تأثير منظمة التجارة العالمية على قضايا الصحة والبيئة

الكائنات الحية المعدلة جينياً (Genetically Modified Organisms).

تعتبر الكائنات الحية المعدلة جينيا أنماطا جديدة من الكائنات العضوية الحية، وقد ظهرت هذه الكائنات في الوجود عندما قام العلماء بدمج جينات من كائنين مختلفين سعيا لإنتاج كائنات جديدة ذات خصائص مرغوبة. وقد طبقت الشركات متعددة الجنسيات مثل شركة مونسانتو (Monsanto) و نوفارتس (Novartis) ودو بونت (Dupont) وأفانتس (Avantis) هذه العملية وبدرجة أولى على المحاصيل الزراعية، مثل القطن وفول الصويا والذرة، وذلك لتحسين قدرتها على مقاومة الأمراض والآفات، ولزيادة إنتاجها وقيمتها الغذائية.[1]

لا تخضع الكائنات العضوية المعدلة جينيا لأي لوائح تنظيمية في الولايات المتحدة. ولهذا لا يستطيع المستهلكون هناك التفريق بين المنتجات التي تحتوي على كائنات حية معدلة جينيا وتلك التي لا تحتوي على هذه المواد. كما لا يستطيعون معرفة المخاطر التي تشكلها المواد المعدلة جينياً على صحة الإنسان.

غير أن الشواهد تشير إلى أن الكائنات الحية المعدلة جينياً تحمل مخاطر صحية كبيرة. كما أنها تهدد البيئة من خلال تهديدها لكائنات معينة مثل فراشة الملك (Monarch Butterfly) وتأثيرها على التنوع البيولوجي وذلك لأن المحاصيل المعدلة جينيا تنقل مزاياها الجديدة إلى المتبقي من المحاصيل الطبيعية.

تسبب تقنية الكائنات الحية المعدلة جينيا قلقا كبيرا فيما يتصل بالمصلحة العامة، وذلك في الكثير من المجالات التي تظهر فيها خطورة منظمة التجارة العالمية أكثر من غيرها، مثل سلامة الأغذية والأمن الغذائي والتوازن البيئي. لذا فإن ما سيُثار مستقبلا من نزاع حول لوائح تنظيم إنتاج واستخدام الكائنات الحية المعدلة جينيا، قد يصبح تجسيدا للأسلوب الجديد الذي تتبعه منظمة التجارة العالمية في غل أيادي واضعي السياسات الذين يميلون إلى الأخذ بمبدأ الحيطة وحماية البيئة وسلامة الجمهور، ويتطلعون إلى وضع لوائح تحكم

النشاط التجاري في مثل هذه المنتجات إلى أن يتوفر قدر أكبر من المعلومات عن طبيعتها وتأثيراتها.

إن هناك ثلاث اتفاقيات في منظمة التجارة العالمية قد تجعل من الصعب على الدول أن تحافظ على ما عندها من إجراءات وضمانات الحماية فيما يتعلق بالكائنات الحية المعدلة جينيا. وهذه الاتفاقيات هي: اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) ، واتفاقية المعوقات الفنية للتجارة (TBT)، واتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs) .تلقي الاتفاقيتان الأولى والثانية أعباءً جسيمة على الحكومات التي ترغب في تقييد دخول المنتجات التي تحتوي على كائنات حية معدلة جينياً إلى أسواقها المحلية. إذ تلزم اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) الدول التي تحظر دخول المنتجات التي تحتوي على كائنات حية معدلة جينياً، بتقديم حيثيات علمية تثبت وجود تهديد يبرر حظر هذه المنتجات.[2] هذا بالرغم من أن ضعف اليقين العلمي بشأن تأثيرات هذه المواد هو في الأصل السبب الذي دفع هذه الدول إلى وضع لوائح لتنظيمها. أما اتفاقة المعوقات الفنية للتجارة (TBT) فهي تطالب الحكومات بتقليل الآثار التجارية إلى أقصى حد عندما تقوم بوضع المعايير والمواصفات التي تنظم التعامل مع المنتجات، بما في ذلك الكائنات الحية المعدلة جينياً.[3] هذا بالإضافة إلى ادعاء الولايات المتحدة بأن مجرد وضع ديباجات دلالية على المنتجات تشير إلى احتوائها على هذه المواد، قد يدخلها في قائمة المعوقات الفنية للتجارة. وهو ادعاء يمكن أن يقوِّض هذا النوع المتواضع نسبيا من لوائح تنظيم المنتجات. أما اتفاقية الجوانب التجارية في حقوق الملكية الفكرية (TRIPs)، فهي تسمح بإصدار براءات اختراع للمنتجات الزراعية التي تحتوي على كائنات حية معدلة جينيا، لتوجد بذلك حقوقا تجارية جديدة لهذه المنتجات التي قد تتعارض مع أهداف سياسة الحكومة فيما يتصل بالتنوع البيولوجي والأمن الغذائي.

المطالب التجارية الأمريكية تعرقل المحادثات بشأن برتوكول السلامة البيولوجية

في خطوة تعكس تنامي القلق الدولي من المخاطر التي يحتمل أن توجدها المواد المعدلة جينيا، التقى ممثلون لأكثر من ١٤٠ بلدا بمدينة كارتاغينا بدولة كلومبيا في فبراير من عام ١٩٩٩م. وقد استمر اللقاء مدة عشرة أيام من الحوار الهادف إلى إكمال بروتوكول السلامة البيولوجية الذي يغطي قضايا الكائنات الحية المعدلة جينياً.[4] وقد أُريد لذلك اللقاء أن يكون تتويجا لما يقرب من سبع سنوات من الجهود الدولية التي بذلتها الدول من أجل صياغة سياسة تحمي شعوبها من مخاطر تقنية لم تتم حتى الآن دراسة آثارها على المدى الطويل.[5]

وقد أرادت "مجموعة ميامي" (MiamiGroup) التي تقودها الولايات المتحدة وتضم عددا من المصدرين الرئيسيين للمنتجات التي تحتوي على مواد معدلة جينيا، مثل كندا والأرجنتين وشيلي وأستراليا، أرادت أن تحمي مصالحها التجارية من خلال إصرارها على أن يتضمن بروتوكول السلامة البيولوجية بنودا تطالب الدول التي تسعى لحظر هذه المواد بتعضيد قراراتها بأدلة علمية سليمة.[6] وقد احتجت الولايات المتحدة بأن فرض قيود على التجارة بناءً على مخاوف مُتوهمة، يقع ضمن قائمة القيود الفنية على التجارة، وعليه يتعين على البروتوكول أن ينص وبوضوح على أن قوانين منظمة التجارة العالمية هي التي تحكم البروتوكول.[7]

وقد استطاعت مجموعة ميامي في نهاية الأمر أن تجهض بروتوكول السلامة البيولوجية، وذلك باعتراضها على ضم بعض السلع (مثل فول الصويا والذرة) إلى قائمة التفاوض، على الرغم من أن هذه السلع تشكل الجزء الأكبر من المنتجات التي قصد البروتوكول تغطيتها.[8]

لوائح بروتوكوول السلامة البيئية تنتشر والولايات المتحدة تهدد بحث منظمة التجارة الدولية على اتخاذ إجراد مضاد

رغم تخريب الولايات المتحدة لمراسم التوقيع على بروتوكول السلامة البيولوجية، إلا أن عددا متزايدا من الدول تتجه إلى وضع لوائح لتنظيم التعامل

فيما يخص الكائنات الحية المعالجة جينياً. فقد قام الاتحاد الأوربي في عام ١٩٩٢م بالمصادقة على برنامج طوعي للعمل بطريقة وضع الديباجات الدلالية. وفي مايو من عام ١٩٩٧م تبنى الاتحاد الأوربي قانون باسم "لائحة الأطعمة الجديدة" (Novel Foods Regulation) . ويطالب هذا القانون وضع ديباجات دلالية على جميع الأطعمة ومكونات الأطعمة التي تحتوي على كائنات حية معدلة جينياً. وفي عام ١٩٩٨م سن الاتحاد الأوربي سياسة تفرض وضع ديباجات دلالية على منتجات الذرة وفول الصويا المعالجة جينياً. وقد اشتملت التعديلات التي أدخلها الاتحاد الأوربي على قانون "لائحة الاستخدام المتعمد للكائنات الحية المعدلة جينياً " مجموعة كبيرة من اللوائح التي تنص على وجوب استخدام نظام الديباجات الدلالية.[9] وقد ردت الولايات المتحدة على هذه الإجراءات بقولها أنها لا تدعو إليها حاجة وتمثل عوائق غير مشروعة للتجارة.[10]

وبدلا من أن تطالب بإجراء اختبارات مكثفة على المواد العضوية المعالجة جينيا تتحمل تكاليفها شركات التصنيع الزراعي الأمريكي، فقد حاولت حكومة الولايات المتحدة أن تلوي أعناق القوانين واللوائح التي تبنتها بقية دول العالم لتوافق لوائحها ومواصفاتها المتساهلة جدا. فمثلا، بعد رفض الاتحاد الأوربي طلب شركة مانسانتو (Mansanto) لتسويق نوعين من بذور نبات القطن المعدلة جينيا، سارع فرانك لوي، مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الدولية، إلى الإعلان عن أن الولايات المتحدة تحتفظ بحقها في رفع شكوى ضد هذا القرار إلى منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن قرار الاتحاد الأوربي، حسب زعمه، لا يستند إلى أساس علمي سليم.[11]

ورغم إقرار الولايات المتحدة بأنها لم تجر بحثا على سلامة المنتجات التي تحتوي على كائنات حية معالجة جينياً،[12] إلا أنها تصر على الإعلان عن أن هذه القوانين ربما تكون مخالفة للوائح منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن خطورة الكائنات الحية المعالجة جينيا لم تثبت حتى الآن. والمؤسف، أن الدول الراغبة في منع وتقييد أو حتى وضع ديباجات دلالية على هذا النوع من المنتجات، تكون عرضة لعقاب وأحكام منظمة التجارة العالمية، وذلك لأن معاهدات هذه المنظمة مثل اتفاقية الصحة العامة وصحة النباتات (SPS) واتفاقية المعوقات الفنية للتجارة (TBT) تنطوي على نفس هذا المنطق المتخلف.

شركات التصنيع الأمريكية تدفع باتجاه تحديد حقوق ملكية جديدة وحماية لمنتجات التقنية البيولوجية

رغم تزايد الإجماع الدولي على ضرورة سن قوانين لتنظيم التعامل في الكائنات الحية المعدلة جينيا، فإن الشركات الأمريكية وإدارة بيل كلينتون تسعيان إلى تقوية القيود الحالية التي تفرضها منظمة التجارة العالمية على تصرفات الحكومات في هذا المجال. ومن بين خطة العمل التي سيتناولها المؤتمر الوزاري المرتقب للمنظمة بسياتل، موضوع مراجعة "الاتفاقية الزراعية". ولهذا فمن المؤكد أن تبرز قضايا سلامة الأطعمة والمواد العضوية المعالجة جينياً، في مداولات قمة سياتل.

كما أعلنت كل من كندا والولايات المتحدة، واللتان يوجد بهما عدد من كبريات شركات التقنية البيولوجية مثل مونسانتو ودوبونت وبايونير، عن عزمهما على الضغط من أجل إضافة أشكال جديدة من الحماية للتجارة في منتجات التقنية البيولوجية إلى خطة عمل المؤتمر الوزاري الذي سينعقد بسياتل. وقد يأتي هذا التعديل في شكل إضافة للاتفاقيات الموجودة أو في صورة اتفاقية جديدة قائمة بذاتها في مجال التقنية البيولوجية. ويتمثل الهدف الأول للدولتين في التقليل من المدة الزمنية التي تستغرقها إجراءات الموافقة على الصادرات التي تحتوي على كائنات حية معالجة جينيا، في الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية.[13]